الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/RES/47/105
26 April 1993

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
البند ٩٦ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثالثة (A/47/715)]

٤٧/١٠٥ - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين عن أنشطة المفوضية[١]، كما نظرت في تقرير اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوضة السامية عن أعمال دورتها الثالثة والأربعين[٢]، وإذ تحيط علما بالبيان الذي أدلت به المفوضة السامية في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢[٣]،

وإذ تشير الى قرارها ٤٦/١٠٦ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١،

وإذ تعيد تأكيد الطابع الإنساني المحض وغير السياسي للأنشطة التي تضطلع بها المفوضية، والأهمية الأساسية لوظيفة الحماية الدولية التي تقوم بها المفوضة السامية والحاجة الى تعاون الدول معها في الاضطلاع بهذه المسؤولية الأساسية والجوهرية،

وإذ تلاحظ مع الارتياح أن مائة وأربع عشرة دولة أصبحت الآن أطرافا في اتفاقية عام ١٩٥١[٤] و/أو بروتوكول عام ١٩٦٧[٥] المتعلقين بمركز اللاجئين،

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، الملحق رقم ١٢ (A/47/12).

(٢) A/47/12/Add.1.

(٣) انظر: A/C.3/47/SR.34.

(٤) الأمم المتحدة مجموعة المعاهدات، المجلد ١٨٩، العدد ٢٥٤٥.

(٥) المرجع نفسه ، المجلد ٦٠٦، العدد ٨٧٩١.

وإذ ترحب بالدعم القيم الذي تقدمه الحكومات الى المفوضة السامية للقيام بمهامها الإنسانية،

وإذ تلاحظ مع القلق أن عدد اللاجئين والمشردين ، الذين تعنى بهم المفوضة السامية وكذلك الأشخاص الآخرين الذين يطلب من المفوضية تقديم المساعدة والحماية لهم، مابرح في ازدياد، ولاتزال حمايتهم معرضة لأخطار فادحة في حالات كثيرة، نتيجة لعدم قبولهم، وطردهم، وإعادتهم القسرية، واحتجازهم دون مبرر، فضلا عن الأخطار الأخرى التي تهدد أمنهم الجسدي وكرامتهم ورفاههم، وعدم احترام حرياتهم الأساسية وحقوقهم الإنسانية،

وإذ تثني على الجهود المتواصلة التي تبذلها المفوضة السامية في سبيل تحسين حالة اللاجئات والأطفال الذين يمثلون أكثرية السكان اللاجئين، والذين يتعرضون في حالات كثيرة لظروف صعبة متنوعة تؤثر على حمايتهم الجسدية والقانونية، وعلى رفاههم نفسيا وماديا،

وإذ تؤكد الحاجة الى قيام الدول بمساعدة المفوضة السامية فيما تبذله من جهود لإيجاد حلول دائمة في الوقت المناسب لمشاكل اللاجئين، تقوم على نهج جديدة تأخذ في الاعتبار حجم وخصائص هذه المشاكل في الوقت الراهن كما تقوم على أساس احترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمبادئ والشواغل المتعلقة بالحماية والمتفق عليها دوليا،

وإذ ترحب بالتزام المفوضة السامية ، آخذة في الاعتبار ولايتها ومسؤولياتها، باستكشاف وتنفيذ أنشطة ترمي الى الحيلولة دون نشوء ظروف تؤدي الى تدفق موجات من اللاجئين، وكذلك بتعزيز التأهب لحالات الطوارئ وآليات الاستجابة والمتابعة المتضافرة لعمليات العودة الطوعية الى الوطن،

وإذ تثني على الدول، ولاسيما أقلها نموا، التي مازالت تقبل دخول أعداد كبيرة من اللاجئين والمشردين الذين تعنى بهم المفوضة السامية الى أراضيها، رغم حدة التحديات الاقتصادية والانمائية التي تواجهها، وإذ تؤكد على الحاجة الى تقاسم العبء الذي تتحمله هذه الدول الى أقصى حد ممكن عن طريق المساعدة الدولية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية المنحى، وعن طريق تعزيز الحلول الدائمة،

وإذ تثني على المفوضة السامية وموظفيها لتفانيهم في أداء مسؤولياتهم، وإذ تشيد على وجه الخصوص بالموظفين الذين ضحوا بأروحهم أثناء تأدية واجباتهم،

١ - تؤكد من جديد بقوة، الطبيعة الأساسية لوظيفة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وهي توفير الحماية الدولية، والحاجة الى تعاون الدول مع المفوضية تعاونا كاملا في إنجاز هذه الوظيفة، وبصفة خاصة عن طريق الانضمام الى الصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة باللاجئين وتنفيذها على نحو تام وفعال؛

٢ - تدرك الحجم والتعقيد المتزايدين لمشاكل اللاجئين الحالية، والخطر الماثل في حدوث تدفق موجات أخرى من اللاجئين في بعض البلدان أو المناطق، والتحديات التي تواجه مسألة حماية اللاجئين؛

٣ - تؤكد الحاجة الى استمرار إدراج المسائل المتصلة باللاجئين والمشردين وملتمسي اللجوء وتدفق موجات المهاجرين الأخرى في جدول الأعمال السياسي الدولي بصورة ثابتة، وخاصة مسألة اتباع نهج موجهة نحو إيجاد الحلول لمعالجة هذه المشاكل المعاصرة وأسبابها؛

٤ - تطلب الى جميع الدول أن تمتنع عن اتخاذ تدابير تعرض نظام اللجوء للخطر، ولاسيما عن طريق إعادة أو طرد اللاجئين بما يتعارض مع الحظر الأساسي لهاتين الممارستين، وتحث الدول على ضمان العمل بالإجراءات العادلة والكافية لتحديد مركز ملتمسي اللجوء، وعلى مواصلة معاملتهم معاملة إنسانية ومنح اللاجئين الحق في اللجوء؛

٥ - تعرب عن بالغ القلق إزاء استمرار المشاكل في بعض البلدان أو المناطق مما يعرض للخطر الشديد أمن اللاجئين أو رفاههم، بما في ذلك الحوادث المتعلقة بالإعادة القسرية والطرد والاعتداء الجسماني والاحتجاز في ظروف غير مقبولة، وتطلب الى الدول اتخاذ كل التدابير اللازمة لضمان احترام مبادئ حماية اللاجئين، وكذلك معاملة ملتمسي اللجوء معاملة إنسانية وفقا لقواعد حقوق الإنسان المعترف بها دوليا؛

٦ - تعترف مع التقدير بالتقدم المحرز في تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بحماية اللاجئات[٦]، وتطلب الى الدول والمفوضة السامية والأطراف الأخرى المعنية أن تتعاون في القضاء على جميع أشكال التمييز والاستغلال الجنسي والعنف ضد اللاجئات وطالبات اللجوء، وفي تعزيز مشاركتهن النشطة في القرارات التي تؤثر على حياتهن ومجتمعاتهن المحلية؛

٧ - ترحب بتعيين منسقة أقدم من أجل الأطفال اللاجئين، وتعيد تأكيد أهمية تعزيز التدابير لضمان حماية الأطفال اللاجئين ورفاههم، وخاصة القُصَّر الذين لا يرافقهم أحد، وذلك بالتنسيق مع الدول والمنظمات الأخرى الدولية والحكومية الدولية وغير الحكومية؛

٨ - ترحب أيضا باقتراح المفوضة السامية تعيين منسق لشؤون البيئة يكون مسؤولا عن وضع مبادئ توجيهية واتخاذ تدابير أخرى لإدماج الاعتبارات البيئية في برامج المفوضية، ولاسيما في أقل البلدان نموا، نظرا للتأثير الذي تتركه الأعداد الكبيرة من اللاجئين والمشردين الذي تعنى بهم المفوضة السامية على البيئة؛

---

(٦) انظر وثيقة اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، EC/SCP/67 ، المرفق.

٩ - تعيد تأكيد أهمية التوصل الى حلول دائمة لمشاكل اللاجئين، بما في ذلك العودة الطوعية الى الوطن والإدماج في بلد اللجوء والتوطين في بلدان ثالثة، حسب الاقتضاء، وتحث كل الدول والمنظمات ذات الصلة على دعم المفوضة السامية في جهودها للبحث عن حلول دائمة لمشكلة اللاجئين والمشردين، وذلك بالدرجة الأولى عن طريق الحل المفضل المتمثل في العودة الطوعية الى الوطن؛

١٠ - تشدد بقوة على مسؤولية الدول، ولاسيما فيما يتصل ببلدان المنشأ، بما في ذلك معالجة الأسباب الجذرية وتسهيل عودة اللاجئين الطوعية الى الوطن، وعودة مواطنيها الذين ليسوا لاجئين ، وفقا للممارسة الدولية؛

١١ - تلاحظ التحركات المنظمة الهامة للعودة الطوعية الى الوطن التي حدثت في عام ١٩٩٢، وتطلب الى جميع الدول والمنظمات ذات الصلة دعم المفوضة السامية لمواصلة وزيادة تعزيز جهودها الرامية الى تعزيز الأوضاع المواتية للعودة الطوعية الى الوطن بكرامة وأمان؛

١٢ - تحث المفوضة السامية على مواصلة جهودها لإشراك الوكالات الإنمائية الدولية والوطنية والحكومية الدولية، وكذلك الوكالات غير الحكومية، في مراحل التخطيط للعودة الطوعية الى الوطن لضمان إكمال المساعدات الأساسية المتعلقة بإعادة الإدماج بمبادرات إنمائية أوسع نطاقا تركز على مناطق العودة؛

١٣ - تؤيد تعزيز الجهود التي تبذلها المفوضة السامية لاستكشاف استراتيجيات للحماية والمساعدة تهدف الى الحيلولة دون نشوء ظروف تؤدي الى تدفق موجات اللاجئين والى معالجة أسبابها الجذرية، وتحثها على مواصلة هذه الجهود ، واضعة في اعتبارها ولايتها ومبادئ الحماية الأساسية، وذلك بالتنسيق الوثيق مع الحكومات المعنية وضمن إطار مشترك بين الوكالات وحكومي دولي وغير حكومي، حسب الاقتضاء؛

١٤ - ترحب، في هذا السياق، بالجهود التي تبذلها المفوضة السامية، على أساس الطلبات المحددة من جانب الأمين العام أو الأجهزة الرئيسية المختصة في الأمم المتحدة وبموافقة الدولة المعنية، للاضطلاع بأنشطة لصالح المشردين في الداخل، آخذة في الاعتبار تكامل الولايات والخبرات للمنظمات الأخرى ذات الصلة؛

١٥ - تقر بأهمية تعزيز قانون اللاجئين بوصفه عنصرا من عناصر التأهب لحالات الطوارئ، وكذلك لتسهيل منع مشاكل اللاجئين وإيجاد حلول لها، وتطلب الى المفوضة السامية أن تواصل تعزيز أنشطة مكتبها في مجال التدريب والترويج؛

١٦ - تندد بقوة بالتعصب العرقي، وغيره من أشكال التعصب، بوصفه أحد الأسباب الرئيسية لحركات النزوح الإجباري، وتحث الدول على اتخاذ كل الخطوات اللازمة لضمان احترام حقوق الإنسان، وخاصة حقوق الأشخاص المنتمين الى أقليات؛

١٧ - تلاحظ الترابط بين الحالات التي تؤدي الى تدفق موجات من اللاجئين وعدم احترام حقوق الإنسان، وتشجع المفوضة السامية على مواصلة جهودها لزيادة التعاون مع لجنة حقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان التابع للأمانة العامة والمنظمات ذات الصلة؛

١٨ - تعرب عن قلقها إزاء كراهية الأجانب والمواقف العنصرية لدى قطاعات من السكان في عدد من البلدان التي تستقبل اللاجئين وملتمسي اللجوء، مما يعرضهم لخطر كبير، وتطلب بالتالي الى الدول والى المفوضية مواصلة العمل بنشاط لتعزيز تفهم أوسع في جميع المجتمعات الوطنية لمحنة اللاجئين وملتمسي اللجوء؛

١٩ - ترحب بالتقدم الذي أحرزته المفوضة السامية في جهودها لتعزيز قدرة المفوضية على الاستجابة لحالات الطوارئ وتشجعها على مواصلة العمل على نحو وثيق مع وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، وكذلك مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى وغيرها من الهيئات الحكومية والحكومية الدولية وغير الحكومية، وذلك لضمان استجابة منسقة وفعالة لحالات الطوارئ الإنسانية المعقدة؛

٢٠ - تعرب عن بالغ القلق إزاء الظروف القائمة في عدد من البلدان أو المناطق، التي تعرض للخطر الشديد توريد المساعدات الإنسانية وأمن موظفي المفوضة السامية وغيرهم من العاملين في مجال الإغاثة، وتشجب الخسائر الأخيرة في الأرواح بين الموظفين المشاركين في العمليات الإنسانية، وتطلب الى الدول اتخاذ كل التدابير اللازمة لضمان وصول المساعدات الإنسانية بأمان وفي الوقت المناسب، وكذلك ضمان أمن الموظفين الدوليين والمحليين الذين يضطلعون بالأعمال الإنسانية في بلدانهم؛

٢١ - تعرب عن عميق التقدير للاستجابة الإنسانية السخية من جانب البلدان المستقبلة، وبصفة خاصة البلدان النامية التي لاتزال تقبل أعدادا كبيرة من اللاجئين رغم مواردها المحدودة؛

٢٢ - تحث المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، وفقا لمبدأ التضامن الدولي وبروح تقاسم الأعباء، على الاستمرار في مساعدة البلدان المشار اليها في الفقرة ٢١ أعلاه والمفوضة السامية لتمكينها من مواجهة العبء الإضافي المتمثل في رعاية اللاجئين وملتمسي اللجوء؛

٢٣ - تطلب الى جميع الحكومات والجهات المانحة الأخرى أن تساهم في برامج المفوضة السامية، وأن تقدم، آخذة في الاعتبار الحاجة الى زيادة تقاسم الأعباء بين المانحين، المساعدة الى المفوضة السامية في تأمين الحصول على إيرادات إضافية في الوقت المناسب من المصادر الحكومية التقليدية ، والحكومات الأخرى، والقطاع الخاص، لضمان تلبية احتياجات اللاجئين والعائدين والمشردين الذين تعنى بهم المفوضة السامية.

الجلسة العامة ٨٩
١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢